الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام،

السيد بلقاسم زغماتي

بمناسبة تنصيب السيدة بن يحي فريدة

رئيسة مجلس الدولة

الأحد 18 أوت 2019

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة و السلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين

- السيدة رئيسة مجلس الدولة،
- السيد محافظ الدولة،
- السادة أعضاء المجلس الدستوري،
- السيدات و السادة قضاة مجلس الدولة،
- السيد الأمين العام لولاية الجزائر،
- السيد ممثل رئيس المجلس الشعبي الولائي،
- السيد النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر،
- السيد رئيس المحكمة الادارية للجزائر،
- السيد محافظ الدولة لدى المحكمة الادارية للجزائر،
- السيد المدير العام للأمن الوطني،
- السيد ممثل قائد الدرك الوطني،
- السيد ممثل نقيب منظمة المحامين لناحية الجزائر،
- السيدات و السادة أعوان و مساعدي العدالة،
- السيدات و السادة من أسرة الاعلام،
- السيدات و السادة الحضور الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني في مستهل كلمتي هذه، أن أتوجه إلى الحضور الكريم، كلا باسمه وصفته، بالشكر والتقدير، على الحضور والمشاركة في هذه الجلسة الاحتفائية، لتنصيب السيدة **فريدة بن يحي**، رئيسة جديدة لمجلس الدولة، وهذا بعد الثقة التي حظيت بها من رئيس الدولة، السيد عبد القادر بن صالح، لتتولى مهام وصلاحيات هذا المنصب الرفيع، وعالي الحساسية والمسؤولية، في أعلى درجات هرم القضاء الإداري بالبلاد.

والسيدة فريدة بن يحي، الرئيسة الجديدة لمجلس الدولة، قد انتسبت لسلك القضاء سنة 1975 وتدرجت خلال مسارها المهني الطويل من قاضية بمحكمة قسنطينة، إلى مستشارة، فرئيسة غرفة بمجلس قضاء قسنطينة، لتُرقى في سنة 1998 إلى مستشارة بمجلس الدولة ثم إلى رئيسة قسم، ورئيسة غرفة بذات المجلس إلى أن عينت رئيسة له.

إن هذا المسار المهني الممتد والمتواصل لمدة طويلة، قضت منها السيدة فريدة بن يحي أزيد من عشرين (20) سنة، في معالجة المنازعات الإدارية على مستوى مجلس الدولة، قد أكسبها الخبرة الواسعة، والتجربة والمهارة والاحترافية العالية، في مجال القضاء الإداري بجميع فروعه وتخصصاته، التي يعلم كل المهتمّين والمشتغلين بالقانون مدى تنوع مصادره وتشعب موضوعاته، وحجم المعارف القانونية والخبرة القضائية، الواجب توافرها في مَن يُعهد له مِنِ القضاة بالفصل في مختلف القضايا والمنازعات الادارية التي من أحكامها وأساسيات قيامها مساواة الإدارة بالمواطن أمام القانون والقضاء.

إن الحركة التي مست مؤخراً رئاسة مجلس الدولة وسلك الرؤساء والنواب العامين لدى المجالس القضائية، هي حركة باتجاه التحسين المستمر للعمل القضائي وتطوير وسائله وأساليبه والارتقاء به إلى مستوى تطلعات الشعب الجزائري، لاسيما في هذه المرحلة بالذات، التي يُعلق فيها الشعب كل آماله على المؤسسة القضائية لتلعب دورها، المنوط بها دستوريا، من خلال حرصها على التطبيق الصارم للقانون واحترام الحقوق والحريات والأسس والمبادئ التي تقوم عليها دولة الحق والقانون، بكل تجرد وحياد واستقلالية.

السيدات الفضليات السادة الأفاضل

إن العدالة اليوم في مفترق الطرق وهي محطة أنظار الجميع سلطة وشعبا، وينتظر منها الكثير لإسترجاع هبة الدولة وتكريس حقوق المواطن، فهي مدعوة أكثر من أي وقت مضى للاضطلاع بدورها الكامل لا سيما في مجالي التصدي للجريمة بمختلف أنواعها و أهمها آفة الفساد ومحاربتها بالتطبيق الصارم والعادل للقانون من جهة، وضمان هبة الدولة عبر فرض سلطان القانون بتجسيد مبدأ العدل والمساواة أمام القضاء من جهة أخرى.

إن دور القضاء الاداري وعلى رأسه مجلس الدولة لا يقل أهمية عن ذلك المنوط بالجهات القضائية العادية في المجالين المذكورين.

ففي مجال محاربة الفساد قد أضحى من غير المجدي إنكار ما هو جار في إدارتنا ومرافقنا العمومية التي لم تسلم من تفشي هذه الظاهرة التي شوهت سمعتها وسمعة موظفيها وقلصت من فعالية أدائها وحطمت ثقة المواطن فيها، هذا المواطن الذي أصبح عازفا عن التعامل مع إدارته ويشكك في كل ما يصدر عنها من قرارات ولو كانت لصالحه، الكل من جراء الآثار الهدامة التي أفرزتها هاته الظاهرة الخطيرة والفتاكة.

إنطلاقا من هذه المعاينة المرة والمؤسفة يتجلى بوضوح مدى أهمية دور القضاء الاداري وما هو منتظر منه للمساهمة في محاربة الفساد بالتطبيق السليم والصارم للقانون.

إن وسائل الإعلام الوطنية، تطلعنا يومياً، في الآونة الأخيرة، عن النهب السافر والفاضح لمقدرات الأمة، وهذا ما يؤكد أن آفة الفساد التي عرفتها بلادنا لم تقتصر على تحويل المال العام، بالاختلاس والرشاوى والإثراء بلا سبب، بل امتدت إلى الاعتداء على الممتلكات العامة أيضا، بقرارات صادرة عن الإدارة، تعسفا من بعض المسؤولين والموظفين بها وبتواطؤ منهم مع الغير في الاستحواذ على هذه الممتلكات العامة دون وجه حق في التشريع أو التنظيم.

إن هذا الظرف الصعب الذي تمر به بلادنا يوقع على مجلس الدولة مسؤولية عظمى للمساهمة بجد وفعالية في محاربة هذه الظاهرة وما أسفرت عنه من نهب وسلب للأملاك العامة بطرق احتيالية وقرارات غير مشروعة، التي له البث فيها والكشف عن بطلانها وفقا للقانون وبكل حياد وتجرد واستقلالية، لاسترجاع كل الممتلكات المنهوبة، تعسفاً وعدواناً وبغير وجه حق، وهذا ما ينتظره ويطالب به كل جزائري وجزائرية، في هذه المرحلة الحاسمة.

وفي هذا السياق فإن الادارة بدورها مدعوة للسعي أمام القضاء للمنازعة في صحة هذه القرارات غير المشروعة قصد وضع حد نهائي للوضعيات غير القانونية التي أنشأتها.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل

لا يسعني في ختام كلمتي هذه، سوى تقديم شكري وعرفاني للسيدة سمية عبد الصدوق على ما قدمته من جهود وحققته من نتائج مدة رئاستها لمجلس الدولة، وتجديد التهاني الخالصة للسيدة فريدة بن يحي على تقلدها هذا المنصب في أعلى هرم قضائنا الإداري الوطني، متمنياً لها كل التوفيق والنجاح في مهامها الجديدة.

شكرا على كرم الإصغاء،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي السيد بلقاسم زغماتي
وزير العدل حافظ الأختام